الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

بمناسبة مرور ٦٠ عاماً على استقلال الهند

الهند المعجزة الآسيوية

د.عماد علو
كاتب وباحث

المقدمة

احتفلت الهند في منصف اب ٢٠٠٧ بمرور (٦٠)عاما على استقلالها عن الاستعمار البريطاني حيث شهدت العاصمة الهندية نيودلهي ومدن اخرى احتفالات وعروض عسكرية ضخمة تناسبت واهمية المناسبة التاريخية، واذا كان لابد لنا من ان نحيي الشعب الهندي بهذه المناسبة فانه من الجدير بنا ان نذكر الانجازات التي حققتها الامة الهندية التي تتميز بتنوع اعراقها وطوائفها واديانها وقومياتها. فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي الهندي هذا العام مايقارب ٢٣٪ وهو معدل نمو لايضاهيه في اسيا الا معدل النمو الصيني. في حين تقف الهند في مقدمة الدول التي تملك قدرات التكنولوجيا الرقمية المتطورة لدرجة انها تصدر كل عام مئات بل ألوف الكفاءات والكوادر في هذا المجال الى اوروبا. وتملك الهند واحدة من اقوى الترسانات العسكرية في اسيا يعزز ذلك موقع استراتيجي مهم يشرف على طرق امداد البترول عبر المحيط الهندي الى اسيا الى جانب قدرات نووية عسكرية وتكنولوجية اهلتها لتبوء مكانا"مستحقا لها بين الدول الاقوى في العالم من النواحي العسكرية والاقتصادية والسياسية.كما ان الهند تعتبر واحة من ابرز الديمقراطيات في العالم. كل ذلك دفع العديد من دول العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية لتطوير علاقاتها في مختلف الجوانب مع نيودلهي،وتميز هذا الدعم بتقديم تسهيلات غير مسبوقة من تلك الدول في مجال نقل التكنولوجية النووية للهند.

والسؤال المطروح هل أن هذا الدعم التكنولوجي في المجال النووي للهند من قبل موسكو وواشنطن هو لغرض الاستثمارات الاقتصادية الواعدة في الهند؟ أم هناك اتفاق روسي أمريكي للسعي لتمكين نيودلهي من لعب دور مستقبلي محدد للوقوف بوجه التنين الصيني المتنامي والمتطلع إلى غرب آسيا حيث مناطق النفوذ الكلاسيكية لكل من موسكو وواشنطن؟ هذا ما سنحاول إلقاء الضوء عليه في هذه المقالة.

الموقع الجيوسياسي للهند

تعتبر الهند سابع اكبر بلد في العالم حيث تبلغ مساحتها ٣,٢ مليون كيلومتر مربع. وتبلغ طول حدودها البرية ١٥,٠٠٠ كيلومتر، أما طول حدودها البحرية فتبلغ ٧٧٠٠ كيلومتر،مع وجود ٦٠٠ جزيرة وتبلغ مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة ٢,٥ مليون كيلومتر مربع. وتشترك الهند بحدود برية مع سبعة بلدان هي بنغلادش (٤٣٣٩ كم٢)، الصين (٣٤٣٩ كم٢)، باكستان (٣٣٢٥ كم٢) وميانمار (١٣٨٠ كم٢) وحدود بحرية بخمسة بلدان.

إن الدور الهندي الواعد في مستقبل الترتيبات الأمنية الإقليمية والدولية يأتي من امتداد مخاوف الهند الأمنية إلى ما بعد حدود التعريف الجغرافي التقليدي حيث أن الموقع الاستراتيجي في جنوب آسيا والصلات الحيوية للهند بهذه المناطق تقليدية وحضارية، ممتدة عبر قرون من التجارة البحرية وهجرات الناس. وهي عوامل تساعدنا على تحديد البيئة الإستراتيجية المؤثرة بالأمن القومي الهندي والتي تتراوح من الخليج العربي إلى مضايق ملقا Malacca عبر المحيط الهندي، بضمن ذلك المنطقة الآسيوية المركزية في المنطقة الشمالية الغربية، الصين في المنطقة الشمالية الشرقية وجنوب شرق آسيا. و تتحدد بيئة الأمن القومي الهندي بالتفاعل المعقد بين الخواص الجغرافية، و التراث التاريخي، والظروف الاقتصادية والاجتماعية للهند بالإضافة إلى التطورات الإقليمية والعالمية.وهي أمور مهمة في تحديد متطلبات الدفاع الاستراتيجي للهند أو لأي بلد آخر.ومن الأمور المهمة الأخرى التي يتفاعل معها الموقع الاستراتيجي للهند إشرافها على طريق تهريب المخدرات الذي يمتد من أفغانستان عبر شمال غرب الباكستان إضافة إلى طريق التهريب الآخر عبر ميانمار. كما أن قرب الهند من مناطق التوتر والنزاعات الإقليمية في الخليج العربي وأفغانستان و سريلانكا، النيبال، بنغلادش، أو ميانمار يشكل تحديات جدية لأمن الهند.

دور الهند في التنمية الإقليمية والعالمية

إن العمق الحضاري للهند الممتد الى٥٠٠٠ سنة من التراث الحضاري التاريخي الزاخر بالعطاء بالإضافة إلى ٣٠٠ سنة من الاحتلال الاستعماري البريطاني والتطور والتقدم السريع للهند على الصعد كافة منذ الاستقلال عن التاج البريطاني عكست قدرة متميزة للسياسة الهندية على إتباع وتطوير وجهة نظر عالمية غير منحازة والتكيف مع المتغيرات الإستراتيجية المحيطة والمؤثرة ببيئة الأمن القومي الهندي كلها كانت عناصر حاسمة مهمة لبيئة الأمن القومي الهندي.

إن تحدي إدارة مستوى عالي من التطلعات الاقتصادية و الاجتماعية في ظل تنوع طبقي وعرقي وطائفي تميزت به التركيبة الاثنية للشعب الهندي عكست نجاحا متميزا للهند في بناء مجتمع ديمقراطي وعلماني وجمعي مفتوح بالإضافة إلى التوسع والانتشار الذي تشهده الجاليات الهندية ما وراء البحار كلها عوامل إضافية مهمة بالأمن القومي الهندي. من الناحية الأخرى، حسنت إصلاحات الهند الإقتصادية ومهارتها العالية التقنية المتزايدة من أداء نظام واسلوب الحكم في الهند وأعطته بعدا" استراتيجيا في إطار العناصر المؤثرة في الأمن القومي الهندي. وبعد زوال نظام القطبين وانتهاء الحرب الباردة أصبح المجال مفتوحا أمام الأنظمة الديمقراطية المختلفة للعب دور متميز ومؤثر على الصعيدين الإقليمي والدولي في إطار المعايير الدولية التي اتسمت بها فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومن خلال المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمات المنبثقة عنها، مع الأخذ بنظر الاعتبار الأسس والمعايير التي كانت قد أسست ضوئها تلك المنظمات قد اختلفت وزالت من على مسرح السياسة الدولية بانهيار القطب الثاني المتمثل بالاتحاد السوفيتي وانتهاء حلف وارشو. ولذلك فان الهند وغيرها من الديمقراطيات المتقدمة مثل ألمانيا واليابان سعت للمطالبة بإجراء إصلاحات جذرية في الأسس التي أقيمت وأنشأت على أساسها المنظمات الدولية الحالية،وكذلك طالبت تلك الدول ومن ضمنها الهند باستحقاقها مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. إن الأمور التي دفعت الهند وغيرها من الديمقراطيات للمطالبة بدور مؤثر في السياسة الدولية يعود بالدرجة الأساس إلى ما حققته الهند على طريق فرض نفسها على الصعيد العالمي كقوة نووية متطورة تكنولوجيا ينتظر لها أن تلعب دورا مؤثرا في الأحداث المستقبلية على الصعيد الأسيوي والدولي، وهذا يعتبر بحق انجازا تاريخيا كبيرا لذلك تتجه الولايات المتحدة وروسيا لكسب ودها والتعاون معها دوليا وآسيويا" لمواجهة التنين الصيني المتعاظم في شرق آسيا. إن الدور الايجابي للهند في فرض مستوى من الاستقرار الإقليمي والدولي برز بشكل واضح من خلال منتدى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا الإقليمي (ARF وكذلك في الجمعية الآسيوية الجنوبية للتعاون الإقليمي (SAARC،التي تظم بالإضافة إلى الهند بنغلادش، ميانمار، سريلانكا الاقتصادي.

الهند والأمن الإقليمي والدولي

كان لتنامي العلاقات في مختلف الجوانب بين واشنطن ونيودلهي في السنوات الأخيرة مدعاة لتزايد مخاوف كل من الصين واليابان وروسيا خصوصا بعد اختبارات الهند النووية في مايو/أيار ١٩٩٨ . وقد حاول المجتمع الدولي دفع وتشجيع كل من الهند والصين كبلدان رئيسيان في آسيا لتحمل مسؤولية مهمة صيانة السلام والإستقرار الإقليمي،وقد عكست المباحثات التي أجراها وزير الدفاع الهندي في أثناء زيارته اليابان في كانون الثاني ٢٠٠٠ تفاعل الهند الايجابي مع دعوة المجتمع الدولي تلك. وبرغم انهيار الاتحاد السوفيتي الحليف الاستراتيجي للهند إلا أن العلاقات الهندية الروسية حافظت على بعدها وعمقها الاستراتيجي لشعور موسكو ونيودلهي بأهمية استمرارها للمحافظة على التوازن الاستراتيجي القائم في آسيا بعد انتهاء الحرب الباردة. وقد تجسدت تلك العلاقة الإستراتيجية من خلال البرنامج الهندي الروسي للتعاون التقني العسكري الذي اتفق على الشروع بتنفيذه منذ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ ليمتد لغاية ٢٠١٠ ,

وقد سعت الإدارة الامريكية خصوصا إبان عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الذي قام بزيارة تاريخية للهند لتطوير العلاقات الهندية الامريكية بشكل نوعي والوصول بها إلى مستوى التحالف الاستراتيجي شعورا من واشنطن بالأهمية الإستراتيجية للدور الذي يمكن ان تلعبه الهند في فرض الاستقرار والأمن الإقليمي والدولي. وهذا النهج سار عليه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش أيضا لا بل عمل على تعميقه وتطويره من خلال الاتفاقية الإستراتيجية التي وقعها في كانون الأول ٢٠٠٦ لنقل التكنولوجيا النووية المتطورة إلى الهند،على الرغم من العلاقات التي تربط واشنطن مع باكستان العدو التقليدي للهند.ويعزو الكثير من المراقبين اندفاع واشنطن لتحسين وتطوير علاقاتها مع الهند الى النتائج الإستراتيجية للثورة في الشؤون العسكرية RMA التي أفرزتها الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في الخليج العربي القريب من الهند وتأثير ذلك على حالة الأمن الدولية الحالية وخصوصا في آسيا والعالم بشكل عام، والتي دفعت الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية للتحسب من أي تحالف آسيوي محتمل بين العملاق الأسيوي والتنين الصيني لما سيشكله هذا الحلف من خطر واضح على المصالح الغربية وخصوصا الأمريكية ليس في آسيا فقط وإنما في العالم. لذلك سعت الدول الغربية إلى التعامل مع (الظاهرة) الهندية بحذر بالغ عبر:

أولا: سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات التي تتحسب لنتائج الاندماجات والتحالفات والتكاملات المحتملة في آسيا خصوصا في صناعات السلاح و التقنية المتطورة لمنظومات الأسلحة الحديثة بين كل من الصين والهند.

ثانيا: إذكاء حالة التوتر وتصعيدها بين فترة وأخرى بين الهند من جهة وبين كل من الصين والباكستان من جهة أخرى الجارين النوويين للهند. وإبقاء احتمال مستوى نزاع مُسلَّح واطئ يبقي مستوى عالياً من إستعداد الدفاع للهند ضمن بيئة الأمن الإقليمية.لذلك جاء تصاعد التعاون والتحالف بين باكستان والصين لغرض تحييد الهند (وهو ما أثبته نجاح إسلام آباد في الاختبارات النووية التي أجريت في مايو/أيار ١٩٩٨ بمساعدة صينية واضحة) ليزيد من مخاوف نيودلهي والغرب من حضور صيني عسكري محتمل في خليج البنغال ومياه البحر العربي.

أهداف الأمن القومي -الهندي

مما سبق لم يبق لدينا إلا التطرق إلى ما تريده الهند فهي ليست عضوا" في أي تحالف عسكري وتتبع سياسة خارجية مستقلة والهند تريد زيادة ارتباطها وتعاونها الاقتصادي ببقية العالم. وهي أي الهند تركز بشكل واضح على تحقيق النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية والتطور العلمي و التكنولوجي. إذن يمكننا القول أن أهداف الأمن القومي الهندي يمكن تلخيصها بالشكل الآتي :

- حماية سيادة الهند ووحدة وسلامة الأراضي الهندية.
- المحافظة على الشخصية المتعددة الثقافات للمجتمع الهندي والسمة العلمانية والديمقراطية باعتباره من الشروط الضرورية لتعزيز وحفظ وحدة الهند.
- ضمان بيئة إقليمية مستقرة باعثة على النمو الاقتصادي غير المُعلق؛ بشكل خاص، يمكنها استيعاب التطلعات الاقتصادية لمكونات المجتمع الهندي،خصوصا في مناطق الخليج العربي، آسيا الوسطى، المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا.
- منع أي عدوان مُسلَّح ضد الهند من خلال صيانة القدرة العسكرية الكافية للردع أو الدفاع عن البلاد ضد التهديدات الحالية أو المحتملة.

تصاغ سياسة الأمن القومي في الهند من قبل مجلس الأمن القومي برئاسة رئيس الوزراء ويتضمن وزير الداخلية، وزير الدفاع، وزير الشؤون الخارجية، وزير المالية ونائب رئيس لجنة التخطيط. ويأخذ هذا المجلس في الاعتبار عند صياغته سياسة الأمن القومي الهندي ما يأتي:

١- الهند بلد يتسم بمحدودية الموارد و حكومة ديمقراطية.

٢- الهند ليست عضوا"في أي تحالف عسكري أو تجمع إستراتيجي ويلتزم بسياسة عدم انحياز إلى أي جهة في العالم. لذلك يحتاج لإبقاء قابلية ردع أكيدة بشكل مستقل.

٣- القوات المُسلَّحة الهندية لها التزام دفاعي على جبهتين(الصين وباكستان) لضمان حدود الهند.

٤- إنّ القوات المُسلَّحة الهندية تشترك في التزامات الأمن الداخلية ضمن سياق مكافحة الإرهاب والتمرد الحدودي. هذا يضع بعض المتطلبات على تركيب وشكل القوة الواجب تأمينها.

٥- مصالح الهند في المحيط الهندي، بضمن ذلك أمن التجارة البحرية، يفرض قابلية بحرية متعادلة.

الإنفاق الدفاعي

تأسس الجيش الهندي في نيسان ١٨٩٥، ووزع على أربع مناطق دفاعية تحت قيادة موحدة والمناطق الدفاعية هي البنغال أو البنجاب Punjab بضمن ذلك الحدود الشمالية الغربية)، ومنطقة مدراس (بضمن ذلك بورما) ومنطقة بومباي Bombay ومنطقة كويتا Quetta لأغراض إعادة التنظيم والتدريب والشؤون الإدارية.وفي١٥ آب ١٩٤٧، عين لكل منطقة دفاعية قائد عام خاص بها.

ارا من تشرين الثاني ١٩٦٢ أسس الجيش الهندي قسم إنتاج الدفاع الذي كلف بمهمة البحث وتطوير وإنتاج المعدات الدفاعية. وتطور في عام ١٩٦٥الى قسم الإنتاج وتجهيزات الدفاع. يشرف عليه المستشار العلمي لوزير الدفاع.وقد بلغت النفقات الدفاعية للهند خلال عام (٢٠٠٠-٢٠٠١) ١٣,٤٢ بليون دولار أمريكي،و هذا يمثل زيادة تقرب من ٢,٣ بليون دولار أمريكي عن نفقاتها الدفاعية لعام(١٩٩٩-٢٠٠٠). يحصل الجيش على٥٦ ٪ من حجم النفقات الدفاعية،و القوة الجوية على ٢٤,٧ ٪ والبحرية على ١٤ ٪. البحث والتطوير على ٥,٣ ٪ من التخصيصات العامة. وشكلت النفقات الدفاعية نسبة إلى معدل الإنفاق العام في(٢٠٠٠-٢٠٠١)تقريباً ١٧ ٪. وقد أوصى مجلس الأمن القومي الهندي بتخصيص ٢,٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدفاع كزيادة سنوية على خلفية زيادة الحاجة في أنفاق الدفاع لمواجهة التهديدات الحالية والمتوقعة.

الهند والخيار النووي

لاعتبارات الأمن القومي الهندي تمسكت الهند بإبقاء خيارها النووي مفتوحا إلى جانب مواصلتها العمل لتشجيع جهود نزع السلاح النووي العالمي،منذ قيامها بعرض قدرتها النووية عام ١٩٧٤وهي تملك اليوم أكثر من ٣٥,٠٠٠ راس نووي لأغراض الردع ولم تذهب الهند لاعتبارات مختلفة إلى الجري وراء تطوير ترسانتها النووية حتى عام ١٩٩٨ عندما أجرت سلسلة الاختبارات النووية تحت أرضية بعد أن عرضت الباكستان قدرتها النووية. وتلتزم الهند بالدعوة إلى التفاوض بشكل واضح للاتفاق الدولي على منع وإزالة الأسلحة النووية أسوة باتفاقيات منع وإزالة الأسلحة البيولوجية BWC والأسلحة الكيميائية CWC باعتبارهما من أسلحة الدمار الشامل. وقد طورت الهند خبرة واسعة النطاق في التقنية النووية لكنها التزمت بنظام صارم لمراقبة التصدير ومنع انتشار هذه التقنيات لأغراض الأسلحة. وقد دعت الهند في جلسة لمنتدى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا الإقليمي في سنغافورة في تموز ١٩٩٩ إلى جعل مناطق جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية وهي على استعداد جدي لتحويل هذا الالتزام إلى التزام قانوني.

الخاتمة

أن النجاحات والانجازات التي حققتها الامة الهندية وهي تعيش الذكرى الستين لاستقلالها عن التاج البريطاني والتي تعتبر بحق معجزة اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية وسياسية، لابد من ان تكون حافزا للعديد من الشعوب الاسيوية ومنها الشعوب العربية وخصوصا الشعب العراقي لاستلهام الدروس والعبر من تجربة الامة الهندية المتعددة القوميات والاعراق والاديان والطوائف في اندفاعها واصرارها لانجاز هذه التجربة المتصاعدة في اجواء ديمقراطية مكنتها من اللحاق بعجلة والنمو والتطور التكنولوجي والاقتصادي والسياسي والعسكري العالمي. وعليه فان دراسة وتسليط الضوء على جوانب مختلفة من التجربة الهندية لابد من أن يكون ذا فائدة لنا بوصفنا عراقيين ونحن نرزح تحت وطأة هذا التمزق والافتراق في النسيج الاجتماعي!.

أولمبياد الرياضيات في فيتنام يكشف هشاشة التعليم في البلاد العربية

علي محمد الغسرة
كاتب - البحرين

نظمت فيتنام مسابقة الأولمبياد الثامن والأربعين بمشاركة ثلاث وتسعين دولة، من ضمنها دولتان عربيتان فقط، المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية. فازت بهذه المسابقة ، حاصدة الميداليات الذهبية، جمهورية روسيا الاتحادية بـ ١٨٤ نقطة من أصل ٢٥٢ نقطة تاركة كلاً من أمريكا واليابان وألمانيا خلفها بفارق كبير، وتحتل المرتبة الثانية والثالثة كل من الصين وفيتنام. نعلم بأن هذه المسابقة لها مجموعة من الأهداف والغايات لتحققها أهمها الوقوف على مستوى وقدرات طلاب البلاد مقارنة بباقي الدول، ولقياس، أو لنقل لإعطاء مؤشر، قوة ومتانة النظام التربوي في كل بلد من البلدان المشاركة في هذه المسابقة في مادة الرياضيات، خاصة حين نعلم بأن هذه المادة يمكن أن تترك أثراً ذا دلالة واضحة لقوة الطلبة وتمكنهم واستعدادهم في المستقبل للخوض في غمار الحياة.

على الرغم من تواضع نتيجة العرب (المغرب والسعودية) إلا إنه يحسب لهما أن شاركتا في هذه المسابقة الدولية من أجل تقويم الوضع التعليمي ودراسته بشكل مستفيض للمضي في التجديد والتطوير، من أجل مقارعة الغرب في جميع جوانبه بعقول شبابنا وبقدراتهم وطاقاتهم، ولكن لا يتأتى ذلك إلا من خلال الجهد الكبير الذي يقوم به الشباب ودورنا بوصفنا وأصحاب قرار وراسمين ومخططين لهم مستقبلهم لنمدهم بالقدرات ونوجههم ونؤهلهم لذلك فإننا نتحمل العبء الكبير في هذا الإخفاق.

لا نجد مبرراً يعيق عشرين دولة عربية من المشاركة في هذه المسابقة الدولية، التي لا تحتاج إلى تصفيات أولية للدخول فيها كما هو حاصل في لعبة كرة القدم التي يصرف عليها الشيء الكثير، فلماذا لم تشارك دول مجلس التعاون الخليجي، ألا تعتبر نفسها (دول مجلس التعاون) من الدول التي ركبت قطار التطور في التعليم، وتهتم بجودة الخدمات التعليمية؟ لماذا لم تشارك مملكة البحرين في هذا المسابقة؟ خاصة حين نعلم بأن البحرين سباقة في هذا المضمار. سؤال نوجهه إلى وزارة التربية والتعليم في البحرين نأمل أن يكون لديها المبررات التي حالت دون المشاركة.

لقد أثارت إذاعة بي بي سي (B.B.C) الموضوع ذاته وبكل شجونه الكبيرة، ألا وهو مستوى التعليم في البلاد العربية، ليصب المشاركون غضبهم على المناهج، الكتاب، المعلم، طرائق التدريس والبيئة التعليمية؛ وهذه كلها أمور مهمة بالتأكيد يعانيها نظامنا التعليمي بشكل كبير ومؤثر، ونحن بحاجة ملحة للتصدي لها بشكل علمي ومدروس.

ولكن هل المجتمع بريء من مما هو حاصل لتعليمنا. تدني مستوى التعليم في البلاد العربية؟

نتائج أولمبياد الرياضيات الأخيرة (تموز ٢٠٠٧م) لها دلالتها الواقعية لتعكس لنا حقيقة مستوى التعليم، نتائج متدهورة متأخرة كثيراً عن الركب العالمي (روسيا ١٨٤ نقطة، والسعودية ٥ نقاط) حيث المملكة العربية السعودية بما تملكه من إمكانيات هائلة وقدرات تربوية عظيمة تقبع في ذيل القائمة بترتيب ٩٢ ,

نعلم بما تقدمه السعودية من دعم سخي للعملية التعليمية ؛ من أجل رفعة وتقدم التعليم هناك ومع ذلك لم تتمكن من تقويم المعادلة لمصلحة طلابها، وكما هو واضح أن الأمر لا يتطلب إمكانيات فقط، فالأمر ينتابه العديد من النواقص والسلبيات وبحاجة إلى خطوات تصحيحية كبيرة من أجل صناعة إنسان سعودي (عربي) يتمتع بقدرات خلاقة يستطيع الخوض في غمار المنافسات الدولية في شتى العلوم والمعارف ومتسلح بمعلومات ومهارات وسلوكيات تعكس حضارتنا العريقة لتتناسب ومعطيات هذا القرن.

إنها فعلاً لطمة قوية في وجه الدول العربية كافة المشاركة أو المتفرجة من بعيد لعجزها عن المشاركة وخوفها من المساهمة فيها، وبحصول المغرب والسعودية على هذه النتائج المخيبة للآمال (السعودية ٢٪ والمغرب ٥٪) لا يمكننا أن نبرر هذه النتيجة إلا بضعف مخرجات نظامنا التعليمي وعجزه عن مد شبابنا بقدرات وطاقات ذهنية مناسبة لتتعامل مع كل المتغيرات التي تواجهه مستقبلاً.

الاهتمام الكبير الذي انصب على منتخب السعودية وهو يخوض غمار المنافسة الكروية الآسيوية، وما تلاها من خيبة الحصول على البطولة، برغم حصول المنتخب السعودي على المركز الثاني والميدالية الفضية، إلا أنه سنجد الإعلام السعودي يعك في الموضوع حتى التصفيات القادمة للبطولة نفسها، من أجل تحقيق ما عجز عنه هذه المرة، وهذا هو المطلوب والشرعي في أي عمل كان ، فأي إخفاق كان بحاجة للتنبه له والعمل بكل الطاقات من أجل علاج النواقص.

وفي المقابل لن نجد الهمم عالية فيما يخص التعليم، فإن المملكة خرجت بخمسة بالمائة فقط في هذا الصرح الدولي الكبير (أولمبياد الرياضيات) من دون أن نجد الإعلام والمجتمع والطاقات المجتمعية العديدة لتحرك ساكناً، ألم أقل أن التأخر في التعليم يتحمله المجتمع، أين نحن بوصفنا مجتمعاً من هذه النتيجة المخيبة؟

هذا هو الفارق الكبير بيننا وبينهم (كوريا، أمريكا سنغافورة اليابان..) يضعون كل شيء في نصابه، التعليم هو مصدر القوة، ويعملون على هذا الأساس، في ساحات المدارس، وفي حجرات الدراسة يمكن أن تفرخ الطاقات الشبابية في العديد من الأنشطة والفعاليات بما فيها الأنشطة الرياضية، فقط بحاجة إلى الشفافية في تناول الأمور وصدقية في حلها ونزاهة في كشف المعضلات لنتمكن من وضع الخطط المناسبة لكل كبوة من أجل المصلحة الوطنية، عندها لا يمكن أن نجد أنفسنا في ذيل قائمة أي منافسة من المنافسات، العلمية والثقافية والرياضية.

إن علاج هذه المعضلة العويصة ليس بحاجة إلى تسريح مدرب أو لوم جهة من الجهات، لكان الأمر أسهل مما نتصور، ولكن الأمر بحاجة إلى عمل قوي يبذل من أجل النهوض بهذه الأمة، ولن نجد أفضل من التركيز على التعليم بشكل قوي للمضي قدماً نحو الرقي والتقدم.

في ورشة التعليم والتدريب التي نظمها المجلس الاقتصادي الأعلى في نهاية عام ٢٠٠٥م تم التطرق إلى مجموعة من الإحصاءات تتعلق بمادة الرياضيات، منها اختبارات التيمز (Timss)وتمت الإشارة إلى مدى الإخفاق الكبير لطلبتنا في هذه المادة، وكذلك إخفاق نسبة كبيرة من طلبتنا في مواصلة الدراسة الجامعية!!

مرت كل هذه الفترة، ماذا قدمنا لطلبتنا لكي يتمكنوا، حقيقة، في هذه المادة؟ لا شيء، وإن كانت هناك محاولات إلا إنها غير كافية ولا تلبي الغرض، النتائج، لا ليست وحدها تعكس قدرات طلبتنا، فلنكن صريحين مع أنفسنا، إن مستوى الرياضيات في عموم المنطقة العربية ضعيف جداً وسوف يتطلب زمناً وجهداً أقوى من أجل تصحيح الأوضاع.

أما بالنسبة إلى إخفاق طلبتنا في الجامعة نسأل: ماذا قدمنا لحل هذه المشكلة؟ وهل أنجزت دراسة تقييمية لهذه المشكلة؟ لا أعتقد ذلك.

من خلال متابعاتنا لنتائج خريجي الفرع التجاري في التعليم الثانوي الذين التحقوا بالجامعة وتخصصوا بالمحاسبة على حد التحديد نجدهم يخفقون بشكل كبير، أو يعانون الجهد مضاعفاً من أجل الخروج بسلام في مادة الرياضيات بالذات، وتكون قدرة طلبة خريجي الفرع العلمي في التعليم الثانوي أكثر نجاعة وسهولة ويسراً في ذات التخصص (المحاسبة) من نظرائهم في التخصص التجاري. ماذا يعني ذلك؟

أعتقد أنه يعطي دلالة واضحة بأننا لا نؤهل طلبتنا بشكل صحيح في تخصصهم بل نعطيهم قدراً من المعلومات في ظاهرها جيد وفي حقيقتها ضعيفة مبنية على الحفظ والتلقين، مما يعني إننا بحاجة إلى إعادة نظر في مجمل ما يقدم للطلبة بناءاً على المتطلبات الجامعية.

يفترض أن يكون الطالب الذي تخرج في التخصص التجاري أكثر قدرة على مواصلة الدراسة في تخصصه وإلا فإن المشكلة تكمن في النظام التعليمي ولا يتحمله الطالب.

وعندما نتكلم عن مقرر بعينه في هذا التخصص نجده يعتمد بشكل كبير على مادة الرياضيات، التي تقدم لطلاب الفرع العلمي في المرحلة النهائية (التكامل ٣١٧) وهو غير موجود بشكل كاف في التخصص التجاري، وقس على ذلك في العديد من المقررات، علاوة على اللغة، فالمادة المقررة في المدارس الحكومية، تعتمد في تدريسها على اللغة العربية بينما في الجامعة تقدم جميع العلوم والمعارف باللغة الإنجليزية ومن ثم يواجه الطالب المشكلة مزدوجة اللغة والمادة، والطامة الكبرى التأهيل الضعيف الذي يصاحب الطالب وهم مقدمون على الحياة الجامعية، هذه لب المشكلة.

تعليم قائم على الحفظ والتلقين لا يمكن أن يعطي نتائج ذات جودة ولا يصنع إنسان يستطيع التعامل مع المتطلبات التي تواجهه في الحياة فهو موضوع على سكة محددة حذاري من الخروج منها خاصة حين نعلم بأن التأهيل المناسب أساساً يعتمد على التحليل والتركيب والتقويم والتفكير الناقد، وهذه كلها مفقودة أو لا نعالجها إلا من بعيد. فعندما نتصفح الكتب الدراسية نجدها خلاف واقعنا المعيش، وضعت استناداً على أسس متينة ومهتمة بالعناصر المذكورة (التفكير الناقد) في ناحيته النظرية فقط، إذن ما المشكلة؟ الخروج من التنظير إلى الواقع العملي في المدارس لنقف على واقع طلبتنا بعيداً عن درجاتهم.

نعتقد أن هناك قضية جوهرية يجب الالتفات إليها والتركيز عليها بشكل مناسب ألا وهي: أن البحث عن قدرات وصقل مواهب لا يأتي إلا من خلال التدريب المستمر والصبر الطويل والمعاناة، وهذا يتناقض مع سهولة الحصول على نتائج مرتفعة تقترب إلى ١٠٠٪ في معظم المراحل التعليمية، تناقض واضح بالتأكيد!!

نقص نسبة النجاح تعني ضعيف أكيد، وبذلك نحن بحاجة إلى وضع علاج لهذا الضعف، نرفع النسبة، نقترب من ١٠٠٪، ضعف مستقبلي نتيجة لعدم تأهيل الطلبة للمراحل المتلاحقة، أذن نحن بحاجة إلى دعم ومساندة، هذه الصورة لا تكتمل إلا حين تكون طبيعية خارج التدخلات الإرادي.